هو وحده ما يميز الوضع الراهن للبلدان النامية. «فالتصنيفات القائمة على أساس المؤشرات الاقتصادية الإحصائية لا يمكن أن تكشف عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تقسم بها البلدان المتخلفة». فهي تطمس الفوارق النوعية الجوهرية بالتشابهات والمقارنات الكمية. والنظريات التي تفسر التخلف ــ أو التأخر ــ بمختلف العقبات الداخلية التي تعترض التنمية هي «نظريات غير تاريخية»؛ لأنها تترك المسألة بدون حل. فلماذا لم تعمل نفس العوامل الكابحة دورها بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتطورة حالياً؟

صحيح أن التطور الاجتماعي ــ الاقتصادي يسير بفعل قوانينه الداخلية وحركته الذاتية من المجتمعات البدائية إلى الرأسمالية. ولكن ما أن تولد من الرأسمالية نظام البلدان المستعمرة (الكولونيالية) وانبثاق السوق العالمية، والاقتصاد العالمي؛ **وابتداء من هذه «اللحظة» لا يعود أمراً صحيحاً «أن نتفحص تطور البلدان وتقييمه باخذها منفردة على أساس العوامل الداخلية وحدها».**

لذا، فإن تفسير «التخلف الاقتصادي» على أنه مجرد عدم اللحاق بالآخرين «قد يكون تفسيراً صحيحاً ومقبولاً بالنسبة للماضي التاريخي الذي سبق نشوء الاقتصاد العالمي الراهن».

إن الوضع الاجتماعي ــ الاقتصادي للبلدان النامية ليس مجرد «تخلف اقتصادي». أو محض تلكؤ في مجرى التقدم، بل هو «ثمرة تطور خاص، وثيق الارتباط بتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل الأحرى ناشئ عنه».

ويلاحظ سنتش أن مقياس التطور الاقتصادي بالمعنى الكمي (الفرق بين مستويات تطور القوى المنتجة) قد «نما نمواً كبيراً منذ أن توطدت العلاقات العضوية بين البلدان الأكثر تطوراً والأقل تطوراً... بحيث أن ما طرأ على هذه البلدان لا يمكن أن يكون ناشئاً عن المستوى الفعلي الذي بلغه تطورها الاجتماعي ــ الاقتصادي الداخلي، بل إنه دخل في نزاع مع هذا التطور».

فحصة البلدان المتخلفة (تبعاً لحسابات س. ج. باتل) من الدخل العالمي عام ١٨٥٠ كان ٦٥٪ فأصبح ٢٢٪ فقط في العام ١٩٦٠.

فالنظام الكولونيالي الذي توطد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين «لم يكن إلا تجلياً خاصاً لامتداد نمط الإنتاج الرأسمالي على صعيد العالم كله، بعد أن ضاقت عليه حدوده القومية، تجلياً لشكل خاص من التقسيم العالمي للعمل في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي الوليد». فلم تكن الكولونيالية صراعاً «عرقياً» بين الشعوب والأمم، بل «عاقبة ظهور نظام اجتماعي معين وتطوره على نطاق العالم»[٤].

والتقييم الأخلاقي للكولونيالية القائم على وصف مظاهر نشوء الكولونيالة وتطورها وبداية انهيارها وتدهورها، انطلاقاً من مقولة دياكتيك العنف (العنف والعنف المضاد)، حسب ما يذهب إليه فرانز فانون في كتابه «معذبو الأرض»؛ هذا التقييم يصور العلاقة بين الاستعمار وحركات التحرر الوطني بشكل صراع ينبعث من المشاعر الداخلية واللاوعي لمختلف التجمعات البشرية «العرقية». فالتركيز على الظاهرات السياسية